

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يشرفني أن أنقل إلى سموكم نص الرسالة الملكية السامية المؤرخة في ٢٦ رجب سنة ١٤١٤ هجرية الموافق ٨ كانون الثاني سنة ١٩٩٤ ميلادية المتضمنة إعادة تشكيل اللجنة الملكية لشؤون القدس برئاسة سموكم .

وكذلك نص الرسالة الجوابية التي رعتها السيمقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم . أرجو أن تتكرموا بالإيعاز لإبلاغ الذوات الواردة اسمائهم في تلك الرسالة الملكية الكريمة لتبادر اللجنة الموقرة باتخاذ الاجراءات اللازمة للقيام بواجباتها ومسؤولياتها الجليلة وفاء للقدس وللأمة .

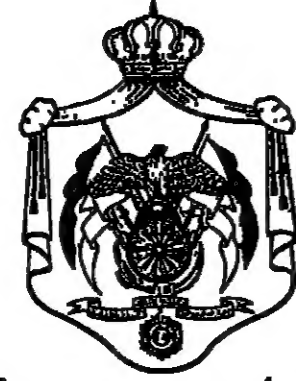
وتفضلوا سموكم بقبول ثائق الاحترام

رئيس الوزراء

الدكتور عبدالسلام المجالي

عمان في ١ شعبان ١٤١٤ هجرية
الموافق ١٢ كانون الثاني ١٩٩٤ ميلادية

هكذا من المجلد



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٠ شعبان سنة ١٤١٤ هـ . الموافق ١ شباط سنة ١٩٩٤ م . العدد ٣٩٤٨

الفهرس

الصفحة

١٧١	قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤
١٨٥	نظام رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ نظام تنظيم وإدارة دائرة المطبوعات والنشر
١٨٧	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٤ تعليمات التنظيم الإداري وأصول الرقابة والتفتيش الإداري
١٩١	التنظيم الإداري في وزارة الصحة
١٩١	دائرة الشؤون الفلسطينية
١٩١	التنظيم الإداري في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
١٩٢	تعليمات معدلة لتعليمات مراكز تدريب السواقة
١٩٣	قرار صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٩٤	تصحيح خطأ .

نخ الحس بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٤
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٩٤.

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة لاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ بما يلي :-

أ - الايرادات (١٤٨٧١٠٠٠٠٠) دينار
ب - النفقات (١٤٨١٠٠٠٠٠) دينار.

المادة ٣ - تسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية والمقدرة بمبلغ (٣٠٠١٤٤٠٠٠) دينار من وفر الموازنة العامة المقدر بمبلغ (٦١٠٠٠٠٠) ومن الوفرة في النفقات والتحصن في الايرادات ومن القروض الخارجية والداخلية واقساط القروض المعاد جدولتها والمقدرة بمبلغ (٢٩٤٠٤٤٠٠٠) دينار.

المادة ٤ - أ - تخفى المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب - تخفى الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأثية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٦٦٠٠٠٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - يخص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

د - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز زيادة القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بهذا الانخفاض.

المادة ٥ - أ - يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية بمدققة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج - اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المدققة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

ه - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته .

ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع المعمولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة ٦ - أ - يتم الاتفاق من مخصصات امانة الشاخرين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرمودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس.

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات.

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامانة وزارة الدفاع .

المادة ٩ - أ - لا يجوز تعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرمودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

ج- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرمودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية.

باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة .

المادة ١١ - تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالملاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى .

١٩٩٤/١/٣

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء الدكتور معن ابو نوار	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور سعيد التل
وزير المعدل ظاهر حكمت	وزير الامام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور
وزير المياه والري الدكتور هشام الخطيب	وزير الخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرعان	وزير المالية سامي حمود	وزير التربية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور
وزير التبوين راضي ابراهيم	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سطمان الحسن	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السحيبات
وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملحس	وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
وزير السياحة والآثار الدكتور محمد غناش العدوان	وزير النقل ايب الهلسة	وزير دولة الدكتور فواز ابو الغنم
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريم خلف	وزير دولة هادل ارشيد	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور

هذا من المجلد

جدول رقم (۲)

بالألف دينار

أجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٤

(بالألف دينار)

الفصل	عنوانه	الاييرادات المقدرة ١٩٩٤	الاييرادات الفعلية ١٩٩٤
١	الاييرادات المحلية		
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٣٣٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركية	٤٤٠٠٠٠	
٣	الضرائب الاضائية	٩٨٠٠٠	
٤	الضرائب الاخرى	١٩٠٠٠	
٥	الرخص	٦٨٧٠٠	
٦	الرسوم	١١٩٨٠٠	
٧	البرق والبريد والهاتف	١٥٣٠٠٠	
٨	العوائد والارباح	٥٠٠٠٠	
٩	العوائد المستردة	٢١٠٠٠	
١٠	الاييرادات المختلفة	١٧٣٢٢٨	
	مجموع الايرادات المحلية	١٢٧٥٧٢٨	
١١	المنح المالية	١٥٠٠٠٠	
١٢	انقضاء القروض المستردة	٥٥٠٠٠	
١٣	منح تقنية لتمويل مشاريع اتمانية	١٣٧٧	
	مجموع الايرادات	١٤٨٧١٠٠	

جدول رقم (۲)

بالألف دينار

أجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٤

(بالألف دينار)

الفصل	عنوانه	الاييرادات المقدرة ١٩٩٤	الاييرادات الفعلية ١٩٩٤
١	الاييرادات المحلية		
١	الضرائب على الدخل والارباح	١٣٣٠٠٠	
٢	الضرائب الجمركية	٤٤٠٠٠٠	
٣	الضرائب الاضائية	٩٨٠٠٠	
٤	الضرائب الاخرى	١٩٠٠٠	
٥	الرخص	٦٨٧٠٠	
٦	الرسوم	١١٩٨٠٠	
٧	البرق والبريد والهاتف	١٥٣٠٠٠	
٨	العوائد والارباح	٥٠٠٠٠	
٩	العوائد المستردة	٢١٠٠٠	
١٠	الاييرادات المختلفة	١٧٣٢٢٨	
	مجموع الايرادات المحلية	١٢٧٥٧٢٨	
١١	المنح المالية	١٥٠٠٠٠	
١٢	انقضاء القروض المستردة	٥٥٠٠٠	
١٣	منح تقنية لتمويل مشاريع اتمانية	١٣٧٧	
	مجموع الايرادات	١٤٨٧١٠٠	

جدول رقم (٢)
المقتردة للسنة المالية ١٩٩١
(بالآلاف دينار)

هذه من الأعمال

جدول رقم (٥)
مع ازیسة التعمیر

[illegible]

جدول رقم (٦)
مقارنة الإيرادات

الصفحة	المصدر	العدد	القيمة	الوصف
١	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الضرائب على الدخل والارباح
٢	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الضرائب الجمركية
٣	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الضرائب الإضافية
٤	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الضرائب الأخرى
٥	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الرسوم
٦	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الرسوم
٧	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	البرق والهاتف
٨	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	العوائد والارباح
٩	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	العوائد المستردة
١٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الإيرادات المختلفة
	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	مجموع الإيرادات المحلية
١١	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	المنح المالية
١٢	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الأساط القروض المستردة
١٣	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	منح فنية لتمويل مشاريع إنمائية
	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	مجموع الإيرادات

جدول رقم (٧)
مقارنة النفقات الجارية

رقم	المصنف	النفقات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١	الديون المكنية	٧٤٧٩	٨٨٤٧	٨٨.٨	١.٩٩٨
٢	مجلس الأمن	١٧٩٨	١٥٦٧	١٤٧٥	١٦١١
٣	مجلس الوزراء وديون الرئاسة	٧٩٤	٧٩٤	٧٩٤	٨٩٧
٤	مجلس المحاسبة	١.٢٨	١.٢٨	١.٢٨	١.٢٨
٥	ديون الخدمة المدنية	٣٥٤	٤١٣	٤١٣	١٧٣٣
٦	ديون الرقابة والتفتيش الإداري	١١٨	١١٨	١١٨	٤٠٣
٧	ديون القضاء	٢٢.٧٠٠	٢٣.١٠٠	٢٣.١٠٠	٢٧٧.٠٠٠
٨	المركز الجغرافي الملكي الأردني	٦١٩	٧١٣	٧١٣	٨٣٠
٩	وزارة الداخلية	١٥٩٥	١٧٨٤	١٧٨٤	٧.٧١
١٠	وزارة الداخلية - دائرة الأحوال المدنية والجوازات	١٩٩٤	٢٢١٣	٢٢١٣	٧٩٢٥
١١	وزارة الداخلية - الأمن العام	٤٧٥.٠٠	٥٨.٥٠	٥٨.٥٠	٦٩٥.٠٠
١٢	وزارة الداخلية - الدفاع المدني	٣٧١٨	٤٣٢٨	٤٣٢٨	٥١٧٤
١٣	وزارة العدل	١١٦٠	١٤.٥٠	١٤.٥٠	١٧.٢
١٤	المعهد القضائي	١١٧	١٤٠	١٤٠	١٦١
١٥	وزارة الخارجية	٤٤٧٠	١١.٣٣	١١.٣٣	١٣٣.٤٨
١٦	وزارة الخارجية - دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٩٤	٣٨٠	٣٨٠	٤٧٩
١٧	وزارة المالية	٣٩٨١١.٠	٤٨٨٧٩.٠	٤٨٨٧٩.٠	٤١٩٩٤.٣
١٨	وزارة المالية - دائرة الميزانية العامة	١٧٧	٢٢٥	٢٢٥	٣١٩
١٩	وزارة المالية - دائرة الجمارك	٣٧١.٠	٣٧٨٨	٣٧٨٨	٤٧٧٥
٢٠	وزارة المالية - دائرة ضريبة الدخل	٢١٧٣	٢٨٠.٧	٢٨٠.٧	٣٥٠.٨
٢١	وزارة المالية - دائرة الأراضي والمساحة	١٧٤٣	٢٨٠.١	٢٨٠.١	٣٥٥.٨
٢٢	وزارة الصناعة والتجارة	٥٦٨	٧٤٣	٧٤٣	٣٥٥.٨
٢٣	وزارة الصناعة والتجارة - دائرة تشجيع الاستثمار	١.٦٦	١.٦٦	١.٦٦	١.٦٦
٢٤	وزارة التخطيط والمالية - دائرة تشجيع الاستثمار	٥٥٩	٧.٨	٧.٨	٨٧٥
٢٥	وزارة التخطيط والمالية - دائرة ضريبة الدخل	١٤٤	١٥	١٥	١٤٤
٢٦	وزارة التخطيط والمالية - دائرة الإحصاءات العامة	١٤٣	٧١٨	٧١٨	٨٧١
٢٧	وزارة السياحة والآثار	١٢٣	٩١٢	٩١٢	٨٥٧
٢٨	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٥٠.١	١٤٤	١٤٤	١٢٥.٣
٢٩	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	٢١٧	٤٧٨	٤٧٨	٥١٩
٣٠	وزارة الطاقة والثروة المعدنية - سلطة المصادر الطبيعية	١٩٨٤	١٧٣٥	١٧٣٥	١٨٧٣
٣١	وزارة الأشغال العامة والإسكان	٣.٦٠	٣.٦٠	٣.٦٠	٤.٧٧
٣٢	وزارة الأشغال العامة والإسكان - دائرة المطامير المركزية	٣.٦	١.٠٠	١.٠٠	١.١٠
٣٣	وزارة الزراعة	٥٨٤٧	٦٤٩١	٦٤٩١	٧٧٨٧
٣٤	وزارة الزراعة - مؤسسة التسويق الزراعي	٢١١	٣٢٩	٣٢٩	٣٥٨
٣٥	وزارة المياه والري	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠
٣٦	وزارة المياه والري - سلطة وادي الأردن	٣٩١٦	٤٣٥١	٤٣٥١	٤٧٣٠
٣٧	وزارة للتربية والتعليم	١١٣٧	١٢٩٣	١٢٩٣	١٤٢٤
٣٨	وزارة للتربية والتعليم - دائرة التعليم العالي	١.١٧.٢	١٢.٧٣٠	١٢.٧٣٠	١٤.٩٧٨
٣٩	وزارة الصحة	٥١٣٥	٥١٣٥	٥١٣٥	٥١٣٥
٤٠	وزارة للتربية الاجتماعية	٢٩١٧	٢٩١٧	٢٩١٧	٢٩١٧
٤١	وزارة العمل	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧
٤٢	وزارة الإعلام	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨	٤٧٨
٤٣	وزارة الإعلام - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	٨٤٤٥	٨٤٤٥	٨٤٤٥	٨٤٤٥
٤٤	وزارة الإعلام - وكالة الأنباء الأردنية	٣٨٧	٤٩٢	٤٩٢	٥٧٧
٤٥	وزارة الإعلام - دائرة المطبوعات والنشر	٢٨٧	٤٨١	٤٨١	٥٧٧
٤٦	وزارة الثقافة	٢.١٤	٢.١٤	٢.١٤	٢.١٤
٤٧	وزارة السياحة والآثار - دائرة الآثار العامة	٩٩٥	١١٦٧	١١٦٧	١٣٥٨
٤٨	وزارة النقل	١٥١	١٦٥	١٦٥	١٧٧
٤٩	وزارة النقل - سلطة الطيران المدني	٥.١٥	٥.١٥	٥.١٥	٥.١٥
٥٠	وزارة البريد والتصالات	٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣١
٥١	وزارة البريد والتصالات - مؤسسة الاتصالات	١٥٣٧٩	١٥٣٧٩	١٥٣٧٩	١٥٣٧٩

هكذا من المأهول

جدول رقم (٨)
مقارنة النفقات الرأسمالية

رقم	المصنف	النفقات	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١	الديون المكنية	٨٣	٨٣	٨٣	٨٠
٢	مجلس الأمن	١١	١١	١١	٨٠
٣	مجلس الوزراء وديون الرئاسة	١١٤	١١٤	١١٤	٨٠
٤	مجلس المحاسبة	٦٧٧٩	٦٧٧٩	٦٧٧٩	٦٧٧٩
٥	ديون الخدمة المدنية	١٣٦٥	١٣٦٥	١٣٦٥	١٣٦٥
٦	ديون الرقابة والتفتيش الإداري	٢٤١١	٢٤١١	٢٤١١	٢٤١١
٧	ديون القضاء	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
٨	المركز الجغرافي الملكي الأردني	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠	١.٣٠
٩	وزارة الداخلية	٦٧٨٨٥	٦٧٨٨٥	٦٧٨٨٥	٦٧٨٨٥
١٠	وزارة الداخلية - دائرة الأحوال المدنية والجوازات	٣.٤	٣.٤	٣.٤	٣.٤
١١	وزارة الداخلية - الأمن العام	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٢	وزارة الداخلية - الدفاع المدني	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩
١٣	وزارة العدل	٣.٤	٣.٤	٣.٤	٣.٤
١٤	المعهد القضائي	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٥	وزارة الخارجية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٦	وزارة الخارجية - دائرة الشؤون الفلسطينية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٧	وزارة المالية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٨	وزارة المالية - دائرة الميزانية العامة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
١٩	وزارة المالية - دائرة الجمارك	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٠	وزارة المالية - دائرة ضريبة الدخل	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢١	وزارة المالية - دائرة الأراضي والمساحة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٢	وزارة الصناعة والتجارة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٣	وزارة الصناعة والتجارة - دائرة تشجيع الاستثمار	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٤	وزارة التخطيط والمالية - دائرة تشجيع الاستثمار	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٥	وزارة التخطيط والمالية - دائرة ضريبة الدخل	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٦	وزارة التخطيط والمالية - دائرة الإحصاءات العامة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٧	وزارة السياحة والآثار	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٨	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٢٩	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٠	وزارة الطاقة والثروة المعدنية - سلطة المصادر الطبيعية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣١	وزارة الأشغال العامة والإسكان	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٢	وزارة الأشغال العامة والإسكان - دائرة المطامير المركزية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٣	وزارة الزراعة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٤	وزارة الزراعة - مؤسسة التسويق الزراعي	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٥	وزارة المياه والري	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٦	وزارة المياه والري - سلطة وادي الأردن	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٧	وزارة للتربية والتعليم	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٨	وزارة للتربية والتعليم - دائرة التعليم العالي	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٣٩	وزارة الصحة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٠	وزارة للتربية الاجتماعية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤١	وزارة العمل	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٢	وزارة الإعلام	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٣	وزارة الإعلام - مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٤	وزارة الإعلام - وكالة الأنباء الأردنية	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٥	وزارة الإعلام - دائرة المطبوعات والنشر	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٦	وزارة الثقافة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٧	وزارة السياحة والآثار - دائرة الآثار العامة	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٨	وزارة النقل	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٤٩	وزارة النقل - سلطة الطيران المدني	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٥٠	وزارة البريد والتصالات	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
٥١	وزارة البريد والتصالات - مؤسسة الاتصالات	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥

جدول رقم (١٠)
مقارنة التمويل

السنة	عضواته	لغتي	مصدر	إجمالي الدين	مصدر	(بالآلاف دينار)
١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مصادر التمويل						
- رفر الموازنة العامة						
٦١٠٠	٢٦٣٩٣	...	١٨٠٩٤٥			
القروض الخارجية						
١٠٢٨٨٣	٦٦٦٨٧	٨٦٣٧٣	٤٩١٥١			
٩٢٠٥٢	٤٣٠٠٠	١٨٤٧٦٦	٢٦١٤٢٠			
...	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١٧٨٥٠			
١٩٤٩٣٥	١٢٧٦٨٧	٢٨٩٠٨٩	٣٢٨٤٢١			
مجموع القروض الخارجية						
٢٣٩٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	...			
...	...	٤٠٠٠٠	...			
٧٥٢٠٩	١١٥٠٨٩			
القروض الداخلية						
تقليض الأرصدة النقدية لوزارة المالية						
أقساط القروض المعاد جدولتها						
٣٠٠١٤٤	٢٨١١٦٩	٣٥٩٠٨٩	٥٠٩٣٦٦			

جدول رقم (٩)
أجمالي التمويل المقرر للسنة المالية ١٩٩٨

[illegible]

١٢٠

نظام تنظيم وإدارة دائرة المطبوعات والنشر

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/١/١
تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم - ٢ - لسنة ١٩٩٤
نظام تنظيم وإدارة دائرة المطبوعات والنشر
صادر بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة دائرة المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكمات والمعارات التالية حيثما وردت في هذا النظام ، المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك : -

الوزير : وزير الاعلام
الدائرة : دائرة المطبوعات والنشر
المدير العام : المدير العام للدائرة

المادة ٣ - تتولى الدائرة القيام بالمهام والواجبات المنوطة بها بموجب القوانين والانظمة المعمول بها بما في ذلك قانون المطبوعات والنشر ويكون المدير العام مسؤولا امام الوزير عن ادارة الدائرة وادائها لمهامها .

المادة ٤ - ١ - تتكون الدائرة من المديرية والمكتب التاليين : -

- ١ - مديرية الترخيص والمتابعة .
- ٢ - مديرية الصحف والمجلات .
- ٣ - مديرية اجازة الكتب والمخطوطات .
- ٤ - مديرية المعلومات والنشر .
- ٥ - مديرية الشؤون الادارية والمالية .
- ٦ - مكتب الشؤون القانونية .
- ٧ - مكتب العلاقات العامة .

ب - للوزير بناء على تنسيب المدير العام احدث اي مديرية او مكتب في الدائرة او الغاء اي منها او دمجها بغيرها .

ج - للمدير العام بناء على تنسيب مدير المديرية او المكتب المختص احدث الاقسام والشعب في اي مديرية او مكتب في الدائرة او الغاء اي منها او دمجها بغيرها .

المادة ٥ - ١ - يسمى مدير المديرية والمكتب الادارية في الدائرة بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير العام ، ويسمى رؤساء الاقسام والشعب في المديرية والمكتب بقرار من المدير العام بناء على تنسيب مدير المديرية او المكتب .

ب - يرتبط مدير المديرية والمكتب بالمدير العام ، ويكونون مسؤولين امامه مباشرة عن تنفيذ المهام المناطة بهم ، ويرتبط رؤساء الاقسام بمديري المديرية او المكتب ويكونون مسؤولين امامهم مباشرة عن المهام المناطة بهم .

المادة ٦ - ينشأ في الدائرة وحدة للرقابة الداخلية تشمل مهامها التدقيق ، والرقابة المالية والادارية ، للتأكد من ان القرارات المتخذة تنفذ وفقا للخطة والبرامج ، وذلك في اطار المسؤوليات ، والصلاحيات الواردة في التشريعات المالية والادارية ، التي تنظم عمل الدائرة ، والتحقق من ان الاهداف المحددة ، قد تم تحقيقها بكفاءة وعالية واستمرار وتحديد مواطن الخلل في الاداء الوظيفي ، وتشخيصها وتحليلها لمعرفة اسباب حدوثها واقتراح سبل معالجتها ويرتبط رئيسها بالمدير العام .

المادة ٧ - يشكل في الدائرة لجنة تسمى (لجنة التخطيط والتنسيق) برئاسة المدير العام وعضوية مديري المديرية والمكتب تجتمع كلما دعت الحاجة الى ذلك بدموة من المدير العام وتتولى المهام التالية : -

- ١ - وضع برامج التخطيط ، والتدريب لتطوير العمل في الدائرة ، ورفع الكفاءة الانتاجية فيها .
- ب - اعداد مشاريع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الدائرة .
- ج - اعداد مشروع الموازنة السنوية للدائرة .
- د - وضع الحلول المناسبة لمواجهة المشكلات التي تواجه الدائرة في اعمالها .
- هـ - القيام باي مهام تتعلق بالدائرة يقرها الوزير او المدير العام مرضها على اللجنة .

المادة ٨ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير العام التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك ما يلي : -

- ١ - تحديد المهام والواجبات المناطة بالمديرية والمكتب وسائر الوحدات الادارية في الدائرة .
- ب - وصف الوظائف في الدائرة وتصنيفها .
- ج - تحديد العلاوة واساليب الاتصال والتنسيق بين اجهزة الدائرة .

١ - ١ - ١٩٩٤ .

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي	نائب رئيس الوزراء الدكتور معن ابو نوار	نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي الدكتور سعيد التل
وزير الشباب الدكتور عبدالله عويدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير الزراعة الدكتور محمد مهدي الفرخان	وزير المالية سامي حمود	وزير الداخلية سلامه حماد
وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملحس	وزير الدولة الدكتور خالد الغزاوي	وزير الدولة طلال سطمعان الحسن
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري	وزير الشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الدولة الدكتور فواز ابو الفهم
وزير السياحة والآثار الدكتور محمد مفاتيح العدوان	وزير التجارة والصناعة الدكتور ريمس خلف	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور

هكذا من الأهل

تعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٩٤
تعليمات التنظيم الإداري واصل الرقابة والتفتيش الإداري
صادرة بالاستناد إلى المادتين ١٥ و ٢١ من نظام
ديوان الرقابة والتفتيش الإداري رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٢

الفصل الأول التعاريف

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات التنظيم الإداري واصل الرقابة والتفتيش الإداري لسنة ١٩٩٤)
ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعيارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها إن شاء الله ما لم تدل القرينة على ذلك : -

الدائره	
الديوان	اي وزارة او دائرة او مؤسسة رسمية عامة تابعة للحكومة .
التنظيم	ديوان الرقابة والتفتيش الإداري .
المجلس	نظام ديوان الرقابة والتفتيش الإداري المعمول به .
الرئيس	مجلس الرقابة والتفتيش الإداري .
الأمين العام	رئيس الديوان .
الدير	الأمين العام للديوان .
المتش	مدير اي مديرية في الديوان .
	كل موظف في الديوان يعمل في الرقابة والتفتيش بما في ذلك الرئيس والأمين العام والمديرون ورؤساء الأقسام ومساعدي المفتشين .

الفصل الثاني التنظيم الإداري

المادة ٣ - ١ - تنشأ في الديوان المديريات التالية ويكون لكل منها مدير يرتبط بالأمين العام ويكون مسؤولاً أمامه عن حسن سير العمل في مديريته : -

- ١ - مديرية الشؤون الإدارية والمالية .
- ٢ - مديرية الشؤون القانونية .
- ٣ - مديرية المتابعة والدراسات والتطوير .
- ٤ - مديرية قطاع المال والاقتصاد .
- ٥ - مديرية قطاع الخدمات .
- ٦ - مديرية قطاع الموارد البشرية والتوجيه .

ب - للمجلس بناء على تشييع الرئيس أحداث أي مديرية جديدة أو إلغاء أي من المديريات القائمة أو دمجها في غيرها .

ج - للمجلس بناء على تشييع الرئيس إنشاء مكتب أو مديرية في مراكز المحافظات للرقابة والتفتيش الإداري يرتبط بمديره أو مديرها بالأمين العام وتكون مهمة هذه المكاتب والمديريات القيام بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في المحافظات التي أنشئت فيها .
د - للرئيس بناء على تشييع الأمين العام أن يحدث أقساماً ومروءاً في أي مديرية وله أن يلغي أي منها أو يدمجها مع غيرها .

المادة ٤ - تتولى مديرية الشؤون الإدارية والمالية المهام والصلاحيات التالية : -

- أ - القيام بالأعمال الخاصة بالشؤون المتعلقة بالموظفين والمستخدمين في الديوان وتنظيم السجلات الخاصة بهم وحفظها .
- ب - إدارة الشؤون المالية في الديوان بما في ذلك اللوازم الخاصة والمحافظات عليها وتنظيم السجلات اللازمة لذلك .
- ج - القيام بأعمال المراسلات الواردة إلى الديوان أو الصادرة عنه والإشراف على أعمال الطباعة والنسخ والاتصالات وحركة السيارات فيسه .
- د - أعداد مشروع الموازنة السنوية للديوان وجدول تشكيلات الوظائف فيه وتقديمها إلى المجلس ومتابعتهما لدى الجهات المختصة .

المادة ٥ - تتولى مديرية الشؤون القانونية المهام والصلاحيات التالية : -

- أ - جمع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالوزارات والدوائر وقرارات مجلس الوزراء وبلاغات رئيس الوزراء وتصنيفها وتبويبها .
- ب - تقديم الدراسات والاستشارات القانونية للديوان والقيام بأي مهام أخرى ذات بعد قانوني يطلب منها القيام بها من الرئيس أو الأمين العام .
- ج - الاشتراك في لجان الرقابة والتفتيش المؤقتة التي يشكلها الرئيس بموجب النظام .
- د - دراسة الإجراءات والقرارات المخالفة للقوانين والأنظمة والبلاغات الصادرة عن الجهات المختصة والتشبيب بتصويب ما تراه بحاجة للتصويب منها .

المادة ٦ - تتولى مديرية المتابعة والدراسات والتطوير المهام والصلاحيات التالية : -

- أ - جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي للدوائر والوصف والتصنيف الوظيفي الخاصة بها وعدد الموظفين فيها ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية وماهية الوظائف والمسندة لكل منهم .
- ب - دراسة الإجراءات التي تحكم سير العمل في الدوائر وتقديم الاقتراحات والخطط الكفيلة برفع كفاءتها وتطوير أدائها وذلك بالتعاون مع تلك الدوائر .
- ج - المساهمة في أعداد التقرير السنوي عن أعمال الديوان ونشاطاته .
- د - أعداد النشرات والأدلة التي توضح عمل الديوان وتبين مهامه وواجباته .
- هـ - الإشراف على مكتبة الديوان والعمل على توفير الكتب والنشرات المتخصصة ذات العلاقة بعمل الديوان .

المادة ٧ - ١ - لغايات أعمال الرقابة والتفتيش الإداري المنصوص عليها في النظام تنقسم الدوائر إلى القطاعات التالية : -

- ١ - مديرية قطاع المال والاقتصاد ويشمل اختصاصها الدوائر التالية : وزارة المالية ، الصناعة والتجارة ، التموين ، الطاقة والثروة المعدنية ، الزراعة ، السياحة والآثار ، سلطة اتليم العقبة ، ديوان المحاسبة ، البنك المركزي ، بنك الائتماء الصناعي .
- ٢ - مديرية قطاع الخدمات ويشمل اختصاصها الدوائر التالية : وزارة الداخلية والعدل والخارجية والشؤون البلدية والقروية والبيئة والأشغال العامة والسكان والمياه والري والصحة والنقل والبريد والاتصالات .
- ٣ - مديرية قطاع الموارد البشرية والتوجيه ويشمل اختصاصها الدوائر التالية : وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والأعلام والشباب والثقافة والتخطيط والتنمية الاجتماعية والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وديوان الخدمة المدنية .
- ب - للرئيس إضافة أي دائرة إلى أي من المديريات المنصوص عليها في هذه المادة أو نقل تبعية أي دائرة إلى أي مديرية أخرى .

هكذا من الأهل

المادة ٨ — للمجلس بناء على تنسيب الرئيس تكليف أي مديرية بمهام أو أمور أخرى غير المنصوص عليها في هذه التعليمات مما يدخل ضمن مهام الديوان .

المادة ٩ — يتم تسمية المدير ورئيس القسم والمفتش في المديرية المختلفة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الأمين العام .

المادة ١٠ — يكون المستشارون في الديوان مسؤولين أمام الرئيس من المهام الموكولة اليهم ، وللاأمين العام تكليفهم بأي مهمة أخرى وتقدم تقاريرهم ودراساتهم إلى الأمين العام لرفعها إلى الرئيس مع ملاحظاته عليها وتنسيباته بشأنها .

المادة ١١ — تنشأ في الديوان وحدة للرقابة والتفتيش الداخلي ترتبط بالرئيس تكون مهمتها التأكد من سلامة الإجراءات والنشاطات الإدارية للديوان ومعالجتها والتحقق من أن موظفي الديوان يقومون بواجباتهم والمهام المنوطة بهم على الوجه المطلوب وبصورة تتفق مع أحكام التشريعات والتعليمات والقرارات المعمول بها .

الفصل الثالث أصول الرقابة والتفتيش

المادة ١٢ — يمارس الديوان مهامه في الرقابة والتفتيش من طريق الدراسة والتفتيش والزيارات الميدانية .

المادة ١٣ — يقوم المفتش بمهام الرقابة والتفتيش الإداري بتكليف خطي من قبل الرئيس أو الأمين العام وفقا لأحكام النظام .

المادة ١٤ — يجوز أن يقوم بأعمال الرقابة والتفتيش الإداري مفتش واحد أو لجنة تتكون من أكثر من مفتش على أن يرأسها أقدمهم في الدرجة .

المادة ١٥ — للمفتش الطلب من الدوائر التي يقوم بأعمال الرقابة والتفتيش فيها تزويده بالاوراق والوثائق والمستندات اللازمة لممارسة مهامه ، وله تسليم أصول هذه الاوراق او اخذ صور عنها وعليه المحافظة على السرية التامة للبيانات والمعلومات التي تتضمنها او حصل عليها ، ويحق له المعينة التي يرى ضرورة القيام بها لأي امر أو اشياء لاداء مهامه سواء في مركز الدائرة أو في الامكن التابعة لها أو أي مكان آخر .

المادة ١٦ — للديوان متابعة الإجراءات التي اتخذتها الدوائر بشأن التقارير والمراسلات وسائر الطلبات والملاحظات الصادرة عنه وتحديد مسؤولية القصور أو التأخر أو الإهمال في معالجتها .

المادة ١٧ — للمفتش سماع اقوال أي موظف لديه معلومات أو بيانات تتعلق بالمهمة الموكولة اليه وذلك بحضور أي من موظفي الدائرة الذي ينتدبه رئيس الدائرة أو أمينها العام .

المادة ١٨ — ١ — إذا تبين ان هناك مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والمبلاغات المعمول بها أو اهمالا أو قصورا في الاداء في أي دائرة فعلى المفتش اخبار الأمين العام بذلك للطلب من تلك الدائرة اجراء التصويب اللازم للمخالفة .

ب — اذا تبين للمفتش اثناء عملية الرقابة والتفتيش أن احد العاملين في الدائرة التي يقوم بمهامه فيها ارتكب فعلا تستوجب عقوبة تأديبية أو جزائية فيترتب عليه اخبر الأمين العام بذلك الاعمال ليرفعها بدوره إلى الرئيس للطلب من الدائرة المختصة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق ذلك الشخص ومتابعة تطبيق هذه الإجراءات .

ج — للمفتش اثناء النظر في المخالفات الادارية التي يرتكبها الموظفون في الدوائر القيام بجميع الإجراءات القانونية التي من شأنها التحقق من صحة الوقائع المنسوبة اليهم .

المادة ١٩ — يقدم المفتش تقريرا بالمهمة الموكولة اليه إلى رئيسه المباشر ليقوم بدوره برفعها إلى الأمين العام .

المادة ٢٠ — ١ — على جميع دوائر الدولة وموظفيها التعاون التام مع المفتشين ولجان التحقيق المختصة المشكلة بموجب النظام وتزويدهم بالمعلومات والوثائق عند طلبها دون تأخير وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية .

ب — على الدوائر تهيئة المكان المناسب في مكاتبها لمفتشي الديوان لممارسة مهامهم وتقديم كل ما من شأنه تسهيل اعمالهم .

المادة ٢١ — يصدر الديوان بطاقات خاصة لموظفيه تستعمل على المعلومات الاساسية التي تدل على هوية الموظف الرسمية لايضاها للجهات المعنية في الدائرة عند الحاجة أو بناء على طلبها .

رئيس الوزراء

الدكتور عبدالسلام الجالي

هكذا من المأمور

التنظيم الإداري في وزارة الصحة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-١-١٩٩٤ بالاستناد إلى المادة ١٠-١ من نظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٣ الموافقة على ما يلي :-

- ١ - إلغاء مديرية الصيدلية والرقابة الدوائية .
- ٢ - أحداث مديرية تسمى مديرية الدواء بدلا من المديرية الملقباه .
- ٣ - تغيير اسم مديرية الشؤون الطبية إلى مديرية المؤسسات الطبية .

دائرة الشؤون الفلسطينية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-١-١٩٩٤ بالاستناد إلى المادة السابعة من نظام تنظيم ارتباط الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة رقم ١٦ لسنة ١٩٨٨ حسبها عدلت بالنظام رقم ١- لسنة ١٩٩٤ - ربط دائرة الشؤون الفلسطينية بمعملي وزير الدولة السيد عادل أرشيد اعتبارا من تاريخ ١٦-١-١٩٩٤ م .

التنظيم الإداري في وزارة

الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

استنادا لأحكام المادة ٥/ب من نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١-١٩٩٤ الموافقة على أحداث مديرية جديدة في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية باسم (مديرية التنمية والاستثمارات الوقفية) وذلك تحقيقا للأهداف والغايات الواردة في قانون الأوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ ونظام الأوقاف رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ ولدعم مؤسسة الوقف في المجتمع .

تعليمات معمله لتعليمات مراكز تدريب السواقة صادرة استنادا لأحكام المادة (٤٩) من قانون السير رقم - ١٤ - لسنة ١٩٨٤م

المادة ١- يلغى نص الفقرة ٣-ب من المادة الأولى من تعليمات مراكز تدريب السواقة المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٨٦١ الصادر بتاريخ ١-١-١٩٩٢ ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- أربع سيارات للتدريب على الأقل لغايات تدريب الفئة الثالثة والرابعة وسيارة ركوب متوسطة لا تقل حمولتها عن عشرين راكبا لتدريب الفئة الخامسة إن يرغب في ذلك .

المادة ٢- يلغى نص الفقرة ٤-أ من المادة الثالثة من التعليمات ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- أن يكون أردني الجنسية لا يقل عمره عن ٢٤ سنة ولا يزيد من ٦٥ سنة شريطة أن يخضع إلى فحص طبي شامل سنويا بعد بلوغه سن الستين لغايات تجديد تصريح التدريب السنوي .

المادة ٣- يلغى نص المادة السادسة من التعليمات ويستعاض عنه بالنص التالي :-
- في حالة رسوب المتقدمين والمحاليين للفحص المقرر لدى إدارة الترخيص تلتزم مراكز التدريب بالاستمرار بتدريبهم بثلاثة أرباع الأجر المقرر في التدريب العملي والنظري ولحين حصولهم على الرخصة المقررة .

المادة ٤- إضافة فقرة جديدة إلى المادة السابعة من التعليمات بحيث تصبح على النحو التالي :
١ - لا يجوز إعادة فحص المتدرب عمليا قبل انقضاء مدة شهر من الفحص السابق ومضي عشرة أيام لإعادة الفحص النظري وفي حالة تكرار الرسوب في الفحص العملي يعطى موعد بعد خمسة عشر يوما على الأقل لإعادة الفحص وعلى من يخفق في الفحص النظري إعادة الدورة في مركز التدريب وعلى من يخفق في الفحص العملي التدريب في المركز لمدة خمس ساعات .

ب - إذا انتطح المتدرب عن التدريب لفترة تزيد عن ستة أشهر يجب أن يخضع لفحص تقييمي لتحديد مستواه التدريبي .

المادة ٤ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

سلامة حماد
وزير الداخلية

قرار رقم - ١٠ - لسنة ١٩٩٣
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه رقم ١٧-٤ تاريخ ١٧-٤-١٩٩٣ من أجل تفسير المادتين ١٢-ب و ١٢-أ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وبيان ما اذا كانت - الملاوات - التي تصرف للموظف الموفد تشمل - بدل العمل الاضافي - المنصوص عليه في الفقرة - أ - من المادة ٨ من نظام الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ - و - بدل التفرغ - المنصوص عليه في الفقرة ب منها .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحة الموجب بسيادة رئيس الوزراء رقم ١٢٦٨٤ تاريخ ١٢-١٢-١٩٩٢ وتديق النصوص القانونية تبين ما يلي : -

الفقرة ب من المادة ١٢ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ نصت على ان تدفع للموظف الموفد في بعثة دراسية الى احدى الجامعات الاردنية راتبه وملاواته والسخ -

كما نصت الفقرة - أ - من المادة ١٢١ من النظام على ان الرواتب والملاوات هذه تصرف كاملة للموفد في بعثة او دورة داخل المملكة . واما الموفد الى خارج المملكة فيستحق رواتبه وعلاواته كاملة عن الاشهر الاربعة الاولى من مدة البعثة او الدورة وثلاثة اشهر مجموع الراتب والملاوات عن باقي المدة .

ونصت الفقرة - أ - من المادة ٨ من نظام الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ على منح الموظف بدل عمل اضافي مقداره ٣٠٪ من الراتب الاساسي اذا كان الموظف يعمل في دائرة مدة الدوام الرسمي فيها ثماني ساعات بقرار من مجلس الوزراء .

كما نصت الفقرة ب منها على منح الطبيب بدل تفرغ بنسبة ٢٥٪ من مجموع راتبه الاساسي وعلاواته بقرار من مجلس الوزراء اذا كان الطبيب يعمل قبل نفاذ النظام لمدة ثماني ساعات وكان يتقاضى مقابل ذلك علاوة او بدل عمل اضافي بترك النسبة .

وحيث ان المعنى الاصطلاحي المستمد من عبارات الملاوات حيث وردت في قانون او نظام ينصرف الى الزيادات المقررة للموظف تبعاً للراتب الاساسي والتي يستحقها تبعاً لاستحقاق هذا الراتب الا ما اُربط منها بمكان العمل كملاوات موظفي السلك الدبلوماسي العاملين في الخارج ، بينما ان بدل العمل الاضافي وبدل التفرغ هي زيادات واجور ترتبط بالمسمى ذاته ولا يستحقها الموظف الا بقيامه بالعمل . فان ما ينبغي على ذلك ان لكل من الملاوة وبدل العمل الاضافي وبدل التفرغ المعنى الخاص به وبالتالي فان استحقاق الموظف للملاوات الكاملة او النسبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية لا يشمل بدل العمل الاضافي وبدل التفرغ المنصوص عليه في نظام الملاوات الموحدة للموظفين .

وهذا ما تقرره تفسيراً للنصوص المطلوب تفسيرها

قرار صدر بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢٠-١٢-١٩٩٣ م .

مضو	مضو	مضو
ناضي محكمة التمييز	ناضي محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
عبد المجيد الفراهيد	خليفة السهيوات	رئيس محكمة التمييز
		عبد الكريم مصال

مضو	مضو
مكتب وزارة الصحة	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء
مدير عام الشؤون الادارية	عيسى طهناش
خالد الجعيد	

- تصحيح خطأ -

وقعت اخطاء مطبعية في البند الاول من قرار الاضافة الى جدول المخدرات والمؤثرات العقلية المنشور في الصفحة ٤٦ من مدد الجريدة الرسمية ٢٩٤٤ الصادر بتاريخ ١٦-١-١٩٩٤ حيث ورد البند المشار اليه بالنس التالي - خطأ : -

١ - اضافة مادة Naibuphine وصيغتها التفصيلية : -
(17-Cyclobuty methyl-7, 8 dihydro - 14-hydroxy - 17 - normorphine hydrochloride);
(-)-9a-cyclobutylmethyl-4, 5-epoxymorphine-3, 6, 140 triol hydrochloride .

الى الجدول الاول من جداول المخدرات الملحقه بالقانون رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٨ واطافة المادة Benzhexol وصيغتها التفصيلية
1-cyclohexy-1-phenyl-3-piperidinopropan-1-ol hydrochloride

الى الجدول الثاني من جداول المخدرات الملحقه بالقانون المذكور اعلاه .

والصواب هو : -

١ - اضافة مادة Nalbuphine وصيغتها التفصيلية : -
(17-Cyclobutyl methyl-7,8 dihydro - 14 - hydroxy - 17 - normorphine hydrochloride);
(-)- 9a - cyclobutylmethyl-4,5 - epoxy - morphinan - 3,6,14 - triol hydrochloride

الى الجدول الاول من جداول المخدرات الملحقه بالقانون رقم - ١١ - لسنة ١٩٨٨ واطافة المادة Benzhexol وصيغتها التفصيلية : -

1 - Cyclohexyl - 1 - phenyl - 3 - piperidinopropan-1-ol hydrochloride.

الى الجدول الثاني من جداول المخدرات الملحقه بالقانون المذكور اعلاه .